المحددات الديمغرافية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

The demographic determinants of the employment market in Algeria during the period 2000-2019

محمد السعيد نقايس[1،*]، أ.د. طعبة عمر[2]،

[1،2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

مخبر علم النفس العصبي والاضطرابات المعرفية والاجتماعية والعاطفية

تاريخ الاستلام :-2020-12-24 ؛ تاريخ المراجعة : 2021-10-02 ؛ تاريخ القبول : 2022-12-31

ملخص:

يعتبر الحق في العمل من أول الحقوق التي أقرتها الشرائع الدولية فالعمل وباعتباره حقاً لا بد لكل إنسان أن يتمتع به وهو لا يقل أهمية عن الحق في التعليم والحق في الغذاء وغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لضمان هذا الحق لجميع الأفراد ومن هنا تأتي هذه الدراسة من أجل البحث في المحددات الديمغرافية لسوق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 معتمدين في ذلك على مختلف بيانات الديوان الوطني للإحصاء كما تم التركيز على أهم المحددات الديمغرافية المؤثرة وهي (الجنس، السن، مكان الاقامة، المستوى التعليمي، الشهادة المتحصل عليها، نوع القطاع، القطاع القانوني) وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها : معدلات التشغيل والبطالة تشهد عدم استقرار لعديد العوامل كما أن البطالة تمس جميع الفئات إلا أن هناك تباينات واضحة حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي، والملاحظ أيضا أن معدلي البطالة والتشغيل لا يعكسان الواقع كون الفارق بين عدد أفراد الفئة النشطة والسكان في سن النشاط واضح جدا إلا أنه ورغم ذلك يمكن القول أن هناك أن أعداد المشتغلين في تزايد خاصة للفئة النسوية ذات المستوى التعليمي المرتفع وهو ما يعكس الدخول المتزايد للمرأة في ميدان الشغيل خاصة في القطاع العام الذي ترتكز به جل العاملات.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، المحددات الديمغرافية، البطالة، السكان النشطون.

Abstract:

The right to work is considered one of the first rights recognized by international laws. Work as a right that every human must enjoy, and it is no less important than the right to education, the right to food and other basic human rights. Algeria like other countries, strives to guarantee this right for all individuals. This study comes in order to research the demographic determinants of the employment market in Algeria during the period 2000-2019, relying on the various data of the National Bureau of Statistics, as well as focusing on the most important demographic determinants that affect them (gender, age, place of residence, educational level, certificate obtained) The study concluded with a number of results, the most important of which are: Employment and unemployment rates are unstable for many factors. Unemployment affects all groups, but there are clear differences according to gender, age and educational level. It is also noted that the rates of unemployment and employment do not reflect reality. The difference between the number of members of the active class and the population at the age of activity is very clear, but despite this it can be said that there are increasing numbers of workers, especially for the female category with the level of education This reflects the high incomes of women in the field of employment, especially in the public sector, which attracts most of the working women.

Keywords: employment, demographic determinants, unemployment, active population.

تمهيد:

يسعى الانسان منذ القدم من اجل توفير لقمة عيشه وكذا تحسين حياته من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولا يتأتى هذا إلا عن طريق العمل الذي كان يتركز سابقا في خدمة الارض (الزراعة) إلا انه ومع التطور الصناعي والزيادات في عدد السكان برزت ما سمى بمشكلة التشغيل وهذا نتيجة عدم التوازن الحاصل بين عدد السكان والوظائف خاصة مع انتقال العالم الى النظام الرأسمالي وتوسع استعمال الآلة ما نتج عنه المطالبة بالحد من الزيادة السكانية من اجل معالجة مشكل التشغيل والوصول الى التنمية الاقتصادية، الا ان الواقع الحالي أثبت أن عدد كبيرا من الدول المتقدمة وخاصة الاوربية التي سارت على ذلك النهج أصبحت تعاني الان من نقص في اليد العاملة وهذا نتيجة السياسات السكانية المتبعة من طرفها والتي قللت بشكل كبير من قاعدة هرمها السكاني ما أنعكس سلبا على الفئة النشطة ما أدى بها الى استيراد اليد العاملة، ولقد اختلف العلماء منذ القدم على مدى تأثير النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية بجميع مجالاتها -العمل جزء مهم من أجل التنمية- سواء ايجابا او سلبا فقد اعتبر مالتوس أن عدد السكان يزيد بمتتالية هندسية بينما يزيد الانتاج – الذي هو نتيجة حتمية للعمل- بمتتالية حسابية وهو الامر الذي سوف يؤدي حتما الى نقص الغداء والسكن بينما اعتبر الاقتصادي البريطاني كولن كلارك أن النمو السكاني عامل مشجع على التنمية مستندا في دراسته على تاريخ اروبا حيث كانت الثورة الصناعية والزيادة في الانتاج الزراعي مصاحبة لنمو سكاني كبير وهو نفس توجه جوليان سيمون الاقتصادي في جامعة ميريلاند الذي اعتبر النمو السكاني مصدر أساسي للنمو الاقتصادي.

ولقد شهدت معظم الدول العربية مراحل التحول الديمغرافي في فترات زمنية قصيرة مقارنة بغيرها من دول العالم المتقدم ما انعكس ذلك على تزايد عدد السكان وظهور ما سمي بالهبة الديمغرافية التي وان استطاعت الدول استغلالها فإنها سوف تنعكس بشكل ايجابي كبير عليها وعلى افرادها من جميع النواحي والمجالات، وتعتبر الجزائر أحد الدول التي سعت الى ايجاد توازن في سوق الشغل بين المناصب المعروضة وطلب الأفراد على العمل هذا وقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال تطورات ايجابية في مختلف مؤشرات النمو الديمغرافي أدت الى الزيادة في عدد السكان بصفة عامة ما نتج عنه من زيادة في عدد الافراد في سن النشاط أو الشغل الشيء الذي يتطلب تواجد مناصب عمل جديدة وهو ما كانت تسعى اليه الحكومات المتعاقبة الى غاية ثمانينات القرن الماضي إلا أنه و ابتداء من تسعينات القرن الماضي أي مع الانتقال الى اقتصاد السوق وفتح المجال أمام القطاع الخاص وكذا الاحداث الأمنية التي شهدها البلد في تلك الفترة فاقمت أوضاع سوق التشغيل حيث حُلّت عديد المؤسسات وسُرِّح العمال وارتفعت نسبة البطالة خاصة مع تزايد عدد السكان في الاعمار بين 15-60 إلا أنه ومع دخول الالفية الجديدة وبداية انتعاش أسعار البترول ثم ارتفاعها بعد ذلك الى مستويات قياسية كان له أثر ايجابي على الخزينة العمومية الشي الذي ساهم كثيرا في توفر بحبوحة مالية جعلت الدولة وفي اطار مخططاتها المتنوعة تعمل جاهدة على العمل على الاهتمام بسوق التشغيل من خلال دعم القطاع الخاص وكذا انشاء آليات وساطة للتشغيل وهذا كله من اجل خلق مناصب شغل تستوعب الطلب المتزايد على العمل واحداث توازن بين العرض والطلب.

إلا أن هذه السياسات والمخططات لابد لها أن تستند الى تحليلات متنوعة لهذا السوق من أجل ايجاد نقاط الضعف والقوة والعمل على تدارك الاخطاء وتحليل الواقع وبناء توقعات للمستقبل، وبما أن العنصر الاهم في سوق الشغل هو العنصر البشري كان لابد من اجراء تحليل ديمغرافي من أجل المساهمة وبشكل كبير في اعطاء الصورة الاوضح للعمل في الجزائر ومن أجل ذلك ارتأينا القيام بهذا البحث من اجل اجراء تحليل ديمغرافي للتشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2019 متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي. فما هي أهم المحددات الديمغرافية للتشغيل خلال الفترة 2000 الى 2019 في الجزائر؟

I. مفاهيم و تعريفات:

✓ **تعريف السكان المشتغلون**: تعددت التعاريف الخاصة بالسكان المشتغلين نذكر منها:

هم الأشخاص ذو الأعمار 15 سنة فأكثر والذين يزاولون نشاط على الأقل ساعة واحدة خلال الأسبوع المرجعي للمسح سواء كانوا أجراء (دائمين، غير دائمين) أو غير أجراء (مستخدمين، أصحاب مهن حرة، معيل عائلة أو في الخدمة الوطنية) (اسيا الشريف، مهدي حطاب، 2020، ص129).

الفرد المشتغل من السكان الناشطين اقتصادياً هو بوجه عام الشخص الذي يؤدي خلال الفترة المرجعية أيّ نشاط لإنتاج سلع أو خدمات من النوع الذي يندرج في حدود الإنتاج الاقتصادي التي يعرفها نظام الحسابات القومية أو هو الغائب مؤقتاً عن أداء نشاط من هذا النوع ويشمل السكان المشتغلون جميع الأشخاص فوق سن محدد الذين قاموا خلال فترة مرجعية قصيرة سواء كانت أسبوعاً واحداً أو يوماً واحداً بعمل ما مقابل أجر، ربح أو كسب عائلي، نقداً أو عيناً. أو كانوا غائبين مؤقتاً عن وظيفة عملوا فيها بالفعل واحتفظوا بارتباط رسمي بها أو عن نشاط متعلق بعمل للحساب الخاص مثل مشروع تجاري، مزرعة أو مشروع خدمات. (مكتب العمل الدولي، 2011، ص58).

✓ **معدل التشغيل taux d'emploi**: يعبر عنه بأنه النسبة بين الافراد العاملون و عدد أفراد الفئة النشطة (السكان في سن الشغل)، اي يقيس نسبة العاملين من الفئة النشطة(شليل فارف، 2004، ص11)

✓ **السكان النشطون** : يمكن تعريفهم بأنهم مجموع الأفراد الذين تجاوزوا السن القانوني للعمل (15 سنة فأكثر) الراغبين في العمل والقادرين عليه خلال فترة مرجعية محددة سواء كانوا مشتغلين أو معطلين. والشكل الموالي يوضح السكان النشطين (القوى العاملة) وغير النشطين.

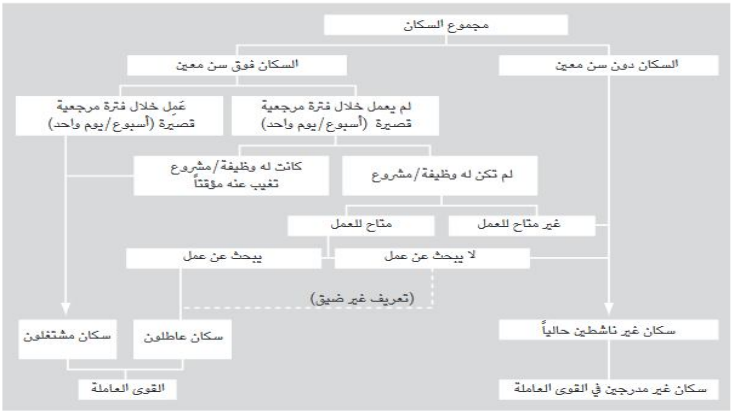

المرجع: قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، مكتب العمل الدولي، دراسات في الطرق، سلسلة واو، العدد 102، نيويورك، 2011، ص59.

✓ **معدل النشاط الاقتصادي** (معدل المشاركة في القوى العاملة) يُعرَّف على أنه النسبة بين السكان النشطين (مشتغلون + عاطلون) وأولئك الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر.

✓ **تعريف البطالة:** من أجل تعريف شامل ودقيق للبطالة لابد من استخدام ثلاث مفاهيم وهي بدون عمل ، متاح للعمل و باحث عن العمل ومن أهم التعاريف نذكر:

تشمل فئة العاطلين عن العمل جميع الأشخاص فوق سن محدد كانوا خلال الفترة المرجعية: (مكتب العمل الدولي، 2011، ص78)

- بدون عمل أي لم يكونوا في عمل بأجر أو عمل للحساب الخاص.
- متاحون حاليا للعمل سواء للعمل بأجر أم للعمل للحساب الخاص (بإمكانه ان يبدأ العمل فورا أذا عرضت عليه وظيفة).
- باحثون عن العمل أي اتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة محددة للبحث عن عمل بأجر او للحساب الخاص

وهو نفس تعريف الديوان الوطني للإحصاء مع تحديد السن بـ (تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 عامًا حسب قانون العمل) قد تشمل هذه الخطوات المحددة: التسجيل لدى وكالة توظيف عامة أو خاصة ؛ تطبيق لأصحاب العمل ؛ المساعي في أماكن العمل أو في المزارع أو على أبواب المصانع أو في الأسواق أو في أماكن أخرى يتم فيها تجنيد العمال تقليديًا ؛ إدخال إعلانات الصحف أو الرد عليها ؛ عمليات البحث عن طريق العلاقات الشخصية ؛ العثور على الأرض أو المباني أو الآلات أو المعدات لبدء عمل تجاري شخصي ؛ خطوات الحصول على الموارد المالية والتصاريح والتراخيص ... الخ

✓ **معدل البطالة Taux de chômage :** هو نسبة السكان العاطلين عن العمل الى السكان النشطين (د.و.إ، 2018، ص3).

✓ **المحددات الديمغرافية:** هي مجموعة الخصائص والوقائع والحقائق التي ترتبط بالسكان أو بالعنصر البشري مثل أحجامهم وكثافتهم وهجراتهم وتوزيعاتهم الجغرافية والعمرية المعتمد والنوعية ومستوياتهم المادية والتعليمية والفوارق الايديولوجية وكل منا من شأنه أن يحدث أي تغير فيه أو تحول ظاهرة سكانية، وتتسم بطابعها الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، البيولوجي، السيكولوجي، الايكولوجي وتشمل هذه المحددات: السن، الجنس، الحلة الزواجية، الخصوبة، المستوى التعليمي، المهنة، الهجرة، الدين.(محمد الصالح مسعي أحمد، أ.د. علي حمزة شريف.2019.ص85).

II. الطريقة والأدوات: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في رصد ومتابعة المحددات الديمغرافية لسوق التشغيل في الجزائر بطريقة كمية ونوعية من خلال تحليل احصائيات وبيانات الديوان الوطني للإحصاء للفترة الممتدة من 2000 الى 2019.

III. عرض وتحليل البيانات: من خلال التعاريف السابقة تبين أن المجتمع أو الأفراد ينقسمون الى نشطين وغير نشطين في حين ينقسم النشطون الى مشتغلين وعاطلين عن العمل وعليه سنحاول التعريج على هذه الأقسام مبرزين اهم الخصائص الديمغرافية للسكان المتواجدين في سوق التشغيل.

III-1 تطور السكان في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2019 : شهدت الجزائر تزايدا في عدد السكان حيث انتقل هذا العدد من حوالي 12 مليون سنة 1966 الى 43 مليون نسمة سنة 2019 والجدول الموالي يبين توزيع السكان حسب الفئات العمرية للفترة الممتدة من 2000 الى 2019:

جدول رقم 01: تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2019 (الاعداد بالألف)

السنوات	2000		2008		2014		2016		2018		2019	
السكان	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من 15 سنة	10315	33,9	9738	28,2	11110	28,4	11954	29,3	12828	30,1	13222	30,4
15-19 سنة	3711	12,2	3696	10,7	3212	8,21	3027	7,41	2934	6,89	2946	6,78
20-24 سنة	3190	10,5	3822	11,0	3621	9,26	3476	8,51	3300	7,75	3203	7,38
25-29 سنة	2686	8,83	3472	10,0	3813	9,75	3769	9,23	3670	8,62	3607	8,31
30-34 سنة	2287	7,52	2778	8,03	3559	9,1	3713	9,09	3788	8,9	3796	8,74
35-39 سنة	1850	6,08	2376	6,87	2884	7,37	3171	7,77	3435	8,07	3540	8,15
40-44 سنة	1496	4,92	2046	5,91	2419	6,18	2553	6,25	2741	6,44	2863	6,59
45-49 سنة	1238	4,07	1654	4,78	2089	5,34	2211	5,41	2332	5,48	2395	5,52
50-54 سنة	889	2,92	1365	3,95	1694	4,33	1846	4,52	1992	4,68	2057	4,74
55-59 سنة	709	2,33	1079	3,12	1379	3,53	1476	3,61	1589	3,73	1656	3,81
أكثر من 60 سنة	2045	6,72	2565	7,42	3334	8,52	3640	8,91	3969	9,32	4139	9,53
المجموع	30416	100	34591	100	39114	100	40836	100	42578	100	43424	100
15-59 سنة	18056	59,4	22288	64,4	24670	63,1	25242	61,8	25781	60,6	26063	60

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ons

شهدت الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 الى 2019 تزايدا مستمرا في عدد السكان حيث انتقل من 30 مليون الى 43 مليون نسمة، حيث نلاحظ أيضا أن عدد كبار السن (أكثر من 60 سنة) هو الاخر في تزايد مستمر حيث بلغت النسبة 9,53% سنة 2019 بعدما كانت في حدود 6,72% من مجموع السكان سنة 2000 وهذا نتيجة تحسن الظروف المعيشية وارتفاع امل الحياة، في حين أن فئة السكان أقل من 15 سنة شهدت أعلى نسبة لها سنة 2000 ثم انخفضت سنة 2008 الى أدنى مستوياتها لتعود بعد ذلك الى الارتفاع التدريجي لتصل سنة 2019 الى حدود 30,4% رغم التزايد في عدد أفرادها، مجموع الفئات من 15 الى 59 سنة (الفئة النشطة) شهد هو الاخر أدنى نسبة له سنة 2000 الا أنه عرف ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 بنسبة بلغت 64,4% لينخفض بعد ذلك تدريجيا ويواصل الانخفاض الى غاية سنة 2019 أين وصلت نسبته الى 60% فقط من مجموع السكان الاجمالي. هذا وقد شهدت فئة الشباب (15-24 سنة) انخفاضا مستمرا حيث بلغت نسبتها 14,1% بعدما كانت تساوي 22,7% سنة 2000 في حين شهدت فئة البالغين (25-34سنة) ارتفاعا سنة 2008 مقارنة بسنة 2000 قدر بـ 1,7 نقطة إلا أن هذا الارتفاع لم يدم وعادت النسبة الى التراجع التدريجي لكن بصورة طفيفة ليصل الى 17,05% سنة 2019.

2.III. السكان النشطون Population active:

قد بينت نتائج التعدادات والمسوح المتتالية في الجزائر تطورا في عدد السكان الاجمالي قابله تطور عدد السكان النشطين، حيث بلغ هذا الاخير 8690855 شخص سنة 2000 بمعدل نشاط يساوي 40,2% ممثلا في 48% عند الذكور و8%عند الاناث وحسب المنطقة 5360679 شخص نشط في الحضر و 3330176 في الريف، بعد خمس سنوات أحرز عدد النشطين تقدما طفيفا حيث بلغ 9492508 شخص منهم 8069423 ذكر و 1423085 أنثى بمعدل نشاط اجمالي وصل الى 41% ومقسمين حسب المنطقة الى 5661119 حضر و3831389 ريف. في سنة 2010 تجاوز عدد النشطين عتبة 10,812 مليون نسمة بمعدل اجمالي للنشاط قدر بـ 41,7% ممثلا في 86,9% ذكور اي ما يعادل 8,99 مليون شخص و14,2% منهم اناث اي 1,82 مليون مرأة ، يقيم 65,81% من النشطين في الحضر بينما 34,19% يسكنون الريف، لوحظت فوارق حسب منطقة الإقامة والتي تُترجم إلى معدل نشاط أعلى نسبيًا للرجال في المناطق الريفية (71.5٪) و مشاركة أقل للمرأة في الأنشطة الاقتصادية (9.9٪ مقابل 16.3٪ في المناطق الحضرية).

وقد واصل معدل النشاط الارتفاع تدريجيا ليصل الى 42,2% سنة 2014 ممثلا بـ 11453000 شخص بمعدل 66,3% للذكور و 16,3% للإناث. ليتراجع المعدل بـ 1,4 سنة 2015 ويبقى ثابت تقريبا في سنة 2016 في المجموع مع تغير طفيف حسب الجنس. هذا وليعاود الارتفاع سنة 2017 الى 42% وذلك بمقدار 12277000 ناشط بـ 66,3% عند الذكور و 17,4% عند الاناث (اسيا الشريف، مهدي حطاب، 2020، ص129).

وأظهرت بيانات الديوان الوطني للإحصاء أنه خلال أفريل 2018 بلغ اجمالي عدد الناشطين اقتصاديا حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 12426000 شخصا على المستوى الوطني، تمثل الفئة النسوية 19,7% وهو ما يمثل حجم 2453000 شخصا. وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41,9% مسجلة بذلك استقرارا مقارنة بالمستوى المسجل في سبتمبر 2017، وقدرت حسب الجنس بـ 66,7% عند الذكور وانخفضت الى 16,6% لدى الاناث. كما يميز سوق العمل خلال هذه الفترة بارتفاع حجم السكان الناشطين اقتصاديا بنسبة 1% مقارنة بسبتمبر من السنة السابقة بفارق ايجابي بلغ 128000 شخصا، يعود ذلك الى الارتفاع المعتبر في حجم السكان النشطين (بفارق ايجابي بلغ 190000) والمتزامن مع انخفاض حجم السكان الباحثين عن العمل خلال نفس الفترة (انخفاض مقدر بـ 62000).

كما اظهرت بينات الديوان لسنة 2019 أنه خلال شهر ماي قدر حجم السكان الناشطين اقتصاديا بـ 12730000 شخصا على المستوى الوطني بزيادة بلغت 340000 شخص مقارنة بأفريل 2018 وبلغ عدد النساء الناشطات اقتصاديا 2591000 وهو ما يمثل 20,4% من اجمالي السكان الناشطين. وبلغت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لدى السكان

البالغين 15 سنة فأكثر 42,2% مسجلة بذلك زيادة بلغت 0.3 نقطة مقارنة بالمستوى المسجل في سبتمبر 2018، وتتباين هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 66,8% لدى الذكور و17,3% لدى الاناث، وتعتبر هذه الأخيرة أكبر نسبة حققها النوع في سوق العمل الجزائرية إلا أن انخفاض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بين الاناث يساوي ربع مثيلاته فقط بين الذكور وهو معدل اقل من الطموح. وتوضح البيانات أن هذا النمط هو السائد في سوق العمل الجزائري

3.III. السكان المشتغلون Population occupé:

شهدت فئة المشتغلين في الجزائر تطورات مختلفة وذلك تزامنا مع التغيرات الديموغرافية للبلد وما أنتجته من تغير في الهرم السكاني الذي يعكس التركيبة السكانية التي تميزت بقاعدة كبيرة ما يوفر قوة ديمغرافية يمكن استغلالها في التشغيل أضف إلى ذلك العديد من التطورات التي مست الاقتصاد الجزائري و سوق الشغل أيضا، حيث قدر حجم هذه الفئة سنة 2000 بـ 6.18 مليون مشتغل مقسمين حسب الجنس الى 5.38 مليون ذكور (57.6% منهم في الحضر) و0.79 مليون أنثى (14.1% فقط منهن في الريف)، نلاحظ أن عدد النساء المشتغلات بصفة عامة منخفض جدا في مقابل عدد الرجال المشتغلين كما أن نسبة العاملات منهن في الريف منخفضة أيضا مقارنة بمثيلاتهن في الحضر بينما نجد أن الفارق بين نسبة الذكور المشتغلين في الحضر والريف طفيف لا يتعدى 7.6%. وقد بلغت نسبة التشغيل الاجمالية 30.5% ويمكن تقسيمها حسب الاقامة الى 61.2% حضر و 38.8% ريف، حيث نجد في الوسط الحضري عدد الذكور يساوي اكثر من أربعة (04) أضعاف عدد الاناث في حين يصل هذا الفارق في الوسط الريفي الى عشرين ضعف (112015 أنثى مقابل 2284529 ذكر في الريف).

بعد خمس سنوات ارتفع عدد المشتغلين بحوالي مليونين ليصل الى 8044220 عامل يمثلون نسبة 84.7% من مجموع السكان النشطين يتوزعون حسب الجنس الى 6870348 ذكور (57% منهم في الريف) و 1173872 إناث (27.3% منهن في الريف) والملاحظ هنا أن عدد الذكور يتوزعون بنسب شبه متساوية بين الحضر والريف وهو نفس الحال سنة 2000 بينما اللافت للانتباه هو ارتفاع عدد النساء العاملات في الريف مقارنة بالحضر الى حوالي الضعف فانتقلت النسبة الى 27% بينما كانت لا تتعدى 14% فقط سنة 2000. ارتفاع نسبة التشغيل الاجمالية كان طفيفا حيث قدرت بـ 34.7% توزع من خلالها العمال المشتغلون حسب المنطقة الى 59.99% في الحضر و 40.1% في الريف وكان هذا الاخير قد شهد زيادة كبيرة جدا في عدد الاناث وصلت الى أكثر من الضعف أصبح من خلالها عدد الذكور يساوي تسعة أضعاف فقط عدد الاناث بعدما وصل في السابق الى عشرين ضعف وهذا تطور ملحوظ ، في حين لم يطرأ تغير كبير جدا بين تمثيل الاناث والذكور في الوسط الحضري ويمكن تفسير ارتفاع نسبة المشتغلات في الحضر باستتباب الامن قليلا وكذا عودة السكان الى الارياف الاتي هجروها في العشرية السابقة.

في سنة 2010 وصلت نسبة المشتغلين 90% من مجموع السكان النشطين بعدد بلغ 9736000 مشتغل اختلفت كثيرا نسبة تواجدهم حسب منطقة الاقامة حيث تجاوزت في الحضر 65% بقيت الأغلبية فيها للذكور بأكثر من أربعة اضعاف عدد الاناث في حين لم تتعدى 34.67% في الريف حدث فيها تطور طفيف جدا في تواجد عدد الاناث مقابل الذكور ، أما من حيث التوزيع حسب الجنس فقد بلغت نسبة الذكور المشتغلين 84.9% بعدد قدر بـ 8262000 ذكر 63.4% منهم حضر وهي تساوي بالتقريب النسبة الاجمالية حسب المنطقة مقابل 1474000 أنثى تواجدت 23.6% فقط منهن في الريف بانخفاض 11 نقطة عن النسبة الاجمالية وكذا بأربع نقاط عن 2005.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الزيادة الخجولة في معدل النشاط الأنثوي فإننا نشهد زيادة كبيرة في عدد النساء العاملات وهو ما يشكل عنصرًا كاشفاً لتطور المجتمع من خلال مشاركة أوسع للمرأة في المجال الاقتصادي فبين عامي 2001 و 2010 زادت قوة العمل النسائية بمقدار 534 ألف شخص بزيادة نسبية قدرها 29.3٪ مقابل 19٪ للرجال خلال نفس الفترة (ons,2012, p04).

تواصل المنحنى التصاعدي لهذه الفئة سنة بعد أخرى مسجلة عددا قدر بـ 10239000 شخص و 10594000 سنتي 2014 و 2015 على التوالي أي بنسبة 26% ثم 26.4% من اجمالي السكان وبلغ حجم اليد العاملة النسوية 1722000 مشتغلة وهو ما يمثل 16.8% من اجمالي السكان المشتغلين سنة 2014 ليرتفع الى 18.3% مقدرا بـ 1934000 سنة 2015. اما فيما يتعلق بمعدل العمالة فقد بلغت 37.1% على المستوى الوطني سنة 2015 مسجلة ارتفاعا قدره 0.7 نقطة مقارنة بسنة 2014 التي كان فيها مساويا لـ 36.4% وتعود هذه الزيادة أساسا الى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء والتي ارتفعت بـ 1.3 نقطة حيث انتقلت من 12.3% الى 13.6% .

لتواصل هذه الفئة في المنحى التصاعدي بعد كل سنة مسجلة 10845000 مشتغل سنة 2016 بنسبة 17.63 % للإناث وبمعدل تشغيل 13.3 % للإناث و 61.2 % للذكور. لتسجل في سنة 2017 ارتفاعا محتشما مقارنة ب سنة 2016 قدر ب 13000 مشتغل بتمثيل لليد العاملة النسوية بـ 18.1 % من إجمالي عدد السكان المشتغلين. وبمعدل تشغيل 13.8 % لهذه الأخيرة و 59.5 % للذكور، يمكن تفسير هذا التزايد في عدد المشتغلين بتحول سوق الشغل الجزائرية من حالة الخمول إلى الانتعاش خلال الفترات السابقة خاصة بعد الارتفاع الملحوظ جدا في أسعار البترول جراء انتعاش أسواق النفط الشيء الذي انعكس ايجابا على موارد الخزينة العمومية ما دفع بالدولة الى ضخ الأموال في شكل برامج إنمائية بمختلف أشكالها عن طريق أجهزة التشغيل ووسائطه المختلفة وأهمها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وغيرها من الصناديق والأجهزة التي خلقت مناصب شغل عديدة ساهمت بشكل كبير في رفع معدلات التشغيل وامتصاص البطالة.

قدر حجم السكان المشتغلين حاليا في أفريل 2018 بـ 11048000 بارتفاع محسوس في حجم اليد العاملة لدى الذكور مقارنة بسبتمبر 2017 بفارق ايجابي بلغ 180000 بينما عرف حجم فئة المشتغلات استقرارا وبلغت بذلك نسبة هذه الفئة 17,9% من اجمالي السكان المشتغلين بعدما كانت 18,1% خلال سبتمبر 2017، أما نسبة العمالة فقد بلغت 37.2% على المستوى الوطني وقدرت حسب الجنس بـ 60.7% عند الذكور و13.4% عند الاناث. أما في شهر سبتمبر من نفس السنة فقد اظهرت بيانات الديوان الوطني للإحصاء تراجعا بلغ قدره 47000 في حجم الفئة المشتغلة مقارنة بشهر أفريل وقدر حجم النساء المشتغلات بـ 1961000 وهو ما يعادل 17.8% من اجمالي المشتغلين، الانخفاض في عدد المشتغلين أدى بالضرورة الى انخفاض نسبة العمالة بـ 0.4 درجة لتصل بذلك الى 36.8% على المستوى الوطني بالغة 60.1% لدى الذكور و 13.2% لدى الاناث. في ماي 2019 تجاوز عدد المشتغلات عتبة 02 مليون بنسبة بلغت 18.3% من اجمالي اليد العاملة التي شهدت هي الاخرى ارتفاعا قدر بـ 280000 وصل من خلالها عدد المشتغلين الى 11281000 بتزايد نسبي بلغ 2.5% ما أدى الى ارتفاع نسبة التشغيل لتصل الى 60.7% لدى الذكور و 13.8% لدى الاناث ونسبة اجمالية بلغت 37.4% على المستوى الوطني.

أ- **تطور المشتغلين حسب القطاع القانوني:** ساد الجزائر النظام الاشتراكي والذي سيطر فيه القطاع العام على سوق الشغل إلا أنه ومع تحول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق وفي ظل الإصلاحات المنتهجة بدأ القطاع الخاص في التموقع ومع بداية التسعينات أصبح يتموقع شيئا فشيئا ويستحوذ غلى أعداد متزايدة من المشتغلين ما انعكس على ارتفاع نسبته في سوق التشغيل وقد أظهرت المعطيات الإحصائية والدراسات أن القطاع الخاص والمختلط كان يستحوذ على نسبة 49.4% فقط سنة 1997 ثم إلى 58% سنة 2001 ويواصل الارتفاع بمرور السنوات في حين شهد القطاع العام تراجعات متواصلة بعدما كان يحتل الصدارة ويستحوذ على أكثر 54% من المشتغلين في السوق الوطنية والجدول الموالي يوضح مختلف التطورات للقطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 2005 إلى 2019.

جدول 02 : تطور المشتغلين حسب القطاع القانوني والجنس في الجزائر من 2005 إلى 2019 (بالألف)

		2005		2010		2014		2016		2018		2019	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
القطاع العام	ذكر	/	/	2671	32.3	3018	35.4	3167	35.5	2932	32.4	3007	32.6
	أنثى	/	/	675	45.8	1081	62.8	1188	62.1	1158	59.1	1260	61.1
		2964	**36.8**	**3346**	**34.4**	**4099**	**40.0**	**4355**	**40.2**	**4090**	**37.2**	**4267**	**37.8**
القطاع الخاص	ذكر	/	/	5591	67.7	5498	64.6	5766	64.5	6108	67.6	6212	67.4
	أنثى	/	/	799	54.2	641	37.2	724	37.9	803	40.9	802	38.9
		5080	**63.2**	**6390**	**65.6**	**6139**	**60.0**	**6490**	**59.8**	**6911**	**62.8**	**7014**	**62.2**
المجموع	ذكر	/	/	8262	84.9	8516	83.2	8933	82.4	9040	82.2	9219	81.7
	أنثى	/	/	1474	15.1	1722	16.8	1912	17.6	1961	17.8	2062	18.3
		8044	**100**	**9736**	**100**	**10238**	**100**	**10845**	**100**	**11001**	**100**	**11281**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

ويظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص في سنة 2005 يشغل 63.2% من إجمالي اليد العاملة بحجم بلغ 5080000 مشتغل بينما يشغل القطاع العام 36.8% هذا الأخير انخفضت نسبة تشغيله لليد العاملة سنة 2010 لتبلغ 34.4% في حين تتمركز اليد العاملة النسوية في القطاع الخاص الذي يشغل 54.2% من إجمالي هذه الفئة بينما نلاحظ هيمنة جنس الذكور على أغلب مناصب العمل بنسبة إجمالية بلغت 84.9% من إجمالي اليد العاملة والتي تجاوزت 10 مليون مشتغل حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2014 بتفاوت كبير بين الجنسين بنسبة بلغت 83.2% لدى الذكور و الذين تمركزوا في القطاع الخاص الذي استحوذ على 64.6% من إجمالي هذه الفئة في حين شهدت نسبة تشغيل القطاع العام ارتفاعا لتصل لـ 40.0% من إجمالي اليد العاملة قابله ارتفاع في تمركز اليد العالة النسوية بنسبة تشغيل وصلت 62.8% لهذه الفئة بينما لم تكن تتعدى 45.8% في السابق. في سنة 2016 نلاحظ أن القطاع الخاص يشغل 59.8% من إجمالي اليد العاملة وهو ما يمثل 6490000 مشتغلا. كما نلاحظ تباينات معتبرة حسب الجنس حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكثر في القطاع العمومي بـ 62.1% من اجمالي اليد العاملة لهذه الفئة والتي بلغ عددها 1912000 بنسبة 17.6% والتي حققت ارتفاعا بـ 2.5 نقطة في ظرف 6 سنوات فقط. بينما في سنة 2018 نلاحظ عودة ارتفاع نسبة التشغيل لدى قطاع الخاص الذي يشغل ما نسبته 62.8% من إجمالي اليد العاملة بحجم بلغ 6911000 مشتغل منهم 6108000 ذكور بنسبة بلغت 67.6% من إجمالي الذكور المشتغلين، بينما تتمركز اليد العاملة النسوية في القطاع العمومي الذي يشغل 59.1% من إجمالي هذه الفئة. أما في سنة 2019 فنلاحظ تواجد 62.2% من إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص بحجم بلغ 7014000 يتمركز فيه المشتغلون الذكور بنسبة تصل إلى 67.4% من إجمالي هذه الفئة، بينما يشغل القطاع العام 61.1% من إجمالي اليد العاملة النسوية التي بلغت نسبت تشغيلها الإجمالية 18.3% وهي أعلى نسبة مسجلة مقارنة بالسنوات السابقة هذه النسبة رغم انخفاضها مقارنة بنسبة التشغيل لدى الذكور إلا أن الواقع يظهر الزيادة المعتبرة في عدد المشتغلات والتي فاقت 588000 مشتغلة بين 2010 و 2019 ارتكز أغلبهن في القطاع الخاص والذي شهد تضاعف لعدد الفئة النسوية المشتغلة به خلال نفس الفترة، هذه الأخيرة أصبحت تشكل 9.8% من فئة المدراء والمسيرين 37.5% من الإطارات المتوسطة و 54.8% من المهن الفكرية - هي المهن الممارسة من قبل الإطارات العليا الذين لا يتولون مناصب مدراء أو مسيرين مثل الأطباء والمهندسين والمختصون في العلوم التقنية والاجتماعية وغيرها- وبلغت 56.9% من إجمالي المستخدمين الإداريين.

ب- تطور المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي: تسعى الدول والبلدان من خلال سياساتها التنموية إلى إحداث توازن في مختلف القطاعات الحيوية بغية توفير مناصب عمل وكذا توفير الخدمات والسلع للأفراد والمؤسسات، فالجزائر وبحكم شساعة مساحتها وتنوع تضاريسها وكثرة إمكانياتها ومواردها الطبيعية جعل سوقها الداخلية قابلة لاستغلال جميع القطاعات إلا أن عديد الظروف حالت دون ذلك، ومن خلال المسوح السنوية والتقارير المتعددة التي يقوم بها ويعدها الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر تم تقسيم القطاعات إلى أربع قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول 03: تطور المشتغلين حسب قطاع المشاط الاقتصادي والجنس في الجزائر من 2000 إلى 2019 (بالألف)

		2000		2010		2014		2016		2018		2019	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
فلاحة	ذكر	/	/	1040	12.6	846	9.9	813	9.1	986	10.9	1006	10.9
	أنثى	/	/	95	6.4	53	3.1	52	2.7	80	4.1	77	3.7
	مجموع	**872**	**14.1**	**1135**	**11.7**	**899**	**8.8**	**865**	**8.0**	**1066**	**9.7**	**1083**	**9.6**
صناعة	ذكر	/	/	924	11.2	951	11.2	1074	12.0	1063	11.8	1049	11.4
	أنثى	/	/	413	28.0	339	19.7	391	20.4	372	19.0	402	19.5
	مجموع	**826**	**13.4**	**1337**	**13.7**	**1290**	**12.6**	**1465**	**13.5**	**1435**	**13.0**	**1451**	**12.9**
بناء و أشغال عمومية	ذكر	/	/	1860	22.5	1797	21.1	1870	20.9	1742	19.3	1862	20.2
	أنثى	/	/	25	1.7	29	1.7	26	1.4	32	1.6	28	1.4
	مجموع	**617**	**10.0**	**1885**	**19.4**	**1826**	**17.8**	**1896**	**17.5**	**1774**	**16.1**	**1890**	**16.8**
تجارة و خدمات	ذكر	/	/	4436	53.7	4922	57.8	5176	57.9	5248	58.1	5303	57.5
	أنثى	/	/	940	63.8	1302	75.6	1444	75.5	1478	75.3	1555	75.4
	مجموع	**3864**	**62.5**	**5376**	**55.2**	**6224**	**60.8**	**6620**	**61.0**	**6726**	**61.1**	**6858**	**60.8**
المجموع	ذكر	/	/	8260	84.9	8516	83.2	8933	82.4	9039	82.2	9220	81.7
	أنثى	/	/	1473	15.1	1723	16.8	1913	17.6	1962	17.8	2062	18.3
		6179	**100**	**9733**	**100**	**10239**	**100**	**10846**	**100**	**11001**	**100**	**11282**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

تظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي لسنة 2000 هيمنة قطاع التجارة والخدمات على باقي القطاعات حيث يجذب إليه أكثر من نصف المشتغلين بنسبة فاقت 62% يليه قطاع الفلاحة ثم الصناعة بنسبة تصل إلى 14.1% و 13.4% على التوالي بينما لم تتعدى 10% في قطاع البناء والأشغال العمومية، هذا الأخير شهد سنة 2010 زيادة معتبرة في نسبة التشغيل التي بلغت 19.4% بمجموع مشتغلين ارتفع إلى ثلاثة أضعاف العدد السابق حيث انتقل من 617 ألف إلى 1885000 وهذا راجع إلى انطلاق عديد الورشات في هذا القطاع بمختلف الصيغ سواء التابعة للقطاع العمومي أو الأشخاص الخواص وهذا كله نتيجة الدعم الموجه له خاصة بعد انتعاش أسعار البترول وانطلاق المخططات الخماسية للتنمية وشهد قطاع الصناعة ارتفاعا طفيفا قدر بـ 0.3 نقطة في حين باقي القطاعات شهدت كلها انخفاضا حيث انخفضت في قطاع التجارة والخدمات بمقدار7.3 نقطة وبلغت النسبة في قطاع الفلاحة 11.7% وتمركز المشتغلون الذكور والإناث على حد سواء في قطاع التجارة والخدمات ب نسبة 63.8% و 53.7% من مجموع هذه الفئتين على التوالي في حين أقل نسبة تواجد كانت لفئة الإناث في قطاع البناء والأشغال العمومية التي لم تتجاوز 1.7% ، سنة 2014 شهدت بقاء هيمنة قطاع التجارة والخدمات التي عاودت نسبته في الارتفاع لتصل الى 60.8% فيما شهدت باقي القطاعات انخفاضا متفاوتا وصل من خلاله النسبة في قطاع الفلاحة إلى اقل من 9% بمجوع مشتغلين لم يصل إلى 900 ألف مشتغل هذا الانخفاض انعكس على التوزيع حسب الجنس في القطاعات التي شهدت انخفاضا في نسبها وبقي تركيز المشتغلين في قطاع التجارة والخدمات بنسب وصلت إلى 57.8% و 75.6% للذكور والإناث على التوالي في حين النسب الإجمالية بلغت 16.8%

للإناث أما في سنة 2016 فأن قطاع التجارة الخدمات بمفهومه الواسع يشغّل 61% من إجمالي اليد العاملة يليه قطاع البناء بـ 17.5% ثم قطاع الصناعة 13.5% وأخيرا الفلاحة بـ 8% يتفاوت تواجدهم حسب الجنس حيث شهد قطاع البناء أدنى تواجد للإناث بنسبة لم تتجاوز 1.4% ووصل في قطاع الفلاحة إلى حدود 2.7% في حين شهد قطاعي الصناعة والتجارة والخدمات شبه استقرار أما على المستوى الإجمالي فقط شهدت نسبة التشغيل ارتفاعا طفيفا لدى الإناث مقابل انخفاض بسيط لفئة الذكور، كما تظهر النتائج سنة 2018 أن 16.1% من اليد العاملة تشتغل في قطاع البناء، 9.7% في الفلاحة،61.1% في التجارة والخدمات تتقسم إلى (6.1% في التجارة 15.8% في الإدارة العمومية دون القطاع الصحي و 14.4% في القطاع الصحي والنشاط الاجتماعي) و 13% في الصناعة بتباينات معتبرة حسب الجنس حيث نلاحظ شيه استقرار للقيم مقارنة بسنة 2016 عدا الارتفاع الطفيف في نسبة الإناث في قطاع الفلاحة الذي بلغ 4.1%. وتظهر النتائج لسنة 2019 انخفاض في نسب التشغيل في مختلف القطاعات عدا قطاع البناء الذي ارتفعت نسبة التشغيل فيه مقارنة بالسابق الى 16.8% من إجمالي اليد العاملة وانخفضت إلى 60.8% في قطاع التجارة والخدمات إلا أنها بقيت هي الأعلى نسبة وهي مقسمة إلى (الإدارة العمومية دون القطاع الصحي وقطاع التجارة، قطاع الصحة والنشاط الاجتماعي) في حين بلغت 12.9% في قطاع الصناعة وأقل نسبة سجلت في قطاع الفلاحة بنسبة لم تتجاوز 9.6% وهذا عائد إلى الهجرة من الأرياف إلى المدينة وكذا استعمال الآلات عوض اليد العاملة البشرية بغية تقليل التكلفة وتسريع الإنتاج كما يمكن إرجاع ذلك أيضا إلى عدم فعالية السياسات المنتهجة بغية النهوض بالقطاع. إلى ذلك فقد بلغت النسبة الإجمالية حسب الجنسين إلى 18.3% للإناث و 81.7% للذكور و هناك تباين معتبر حسب الجنس حيث نلاحظ أن 75.4% من اليد العاملة النسوية متمركزة في قطاع التجارة والخدمات و 57.5% للذكور في نفس القطاع. ويمكن إرجاع الزيادة في نسبة وحجم العمالة النسوية إلى زيادة توظيف هذه الفئة في السنوات الأخيرة خاصة في قطاعات الصحة والضمان الاجتماعي والإدارة العمومية والتعليم التي شهدت سيطرت هذه الفئة على أغلب مناصب التشغيل المفتوحة. كما تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الزيادة الخجولة في نسبة التشغيل الأنثوي فإننا نشهد زيادة كبيرة في عدد النساء العاملات وهو ما يشكل عنصرًا كاشفاً لتطور المجتمع من خلال مشاركة أوسع للمرأة في المجال الاقتصادي فبين عامي 2010 و 2019 زادت قوة العمل النسائية بمقدار 589 ألف مشتغلة بزيادة نسبية قدرها 39.89٪ مقابل 11.58٪ للرجال خلال نفس الفترة.

ج- تطور المشتغلين حسب الوضعية في المهنة: إن التغيرات التي شهدتها الجزائر سواء الاقتصادية أو الديمغرافية أو حتى الأمنية والسياسية ألقت بظلالها وتأثيراتها على سوق الشغل من خلال التأثير على الوضعية المهنية للعديد من الأفراد ويمكن أن نذكر أهم التقسيمات التي وردت في مختلف التعدادات وكذا المسوح السنوية والتقارير المتعددة التي يقوم بها ويعدها الديوان الوطني للإحصاء والتي من خلالها قسمت الوضعية المهنية إلى أربعة أقسام كما هي مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 04: تطور الوضعية في المهنة للمشتغلين في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2019 (الاعداد بالالف)

	2005		2010		2014		2016		2018		2019	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
رب عمل أو مستقل	2183	27.1	2847	29.3	2811	27.5	3133	28.9	3382	30.7	3473	30.8
الأجراء الدائمون	3076	38.2	3208	33.0	3640	35.6	4176	38.5	4184	38.0	4454	39.5
الأجراء غير الدائمين أو المتمهنين	2203	27.4	3250	33.5	3623	35.4	3382	31.2	3223	29.3	3174	28.1
مساعد عائلة	582	7.2	404	4.2	165	1.6	154	1.4	212	1.9	180	1.6
المجموع	8044	100	9709	100	10239	100	10845	100	11001	100	11281	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

و تظهر النتائج لسنة 2005 أن الأجراء يمثلون النسبة الأعلى حيث بلغت نسبتهم 38.2% يليهم الأجراء غير الدائمون بنسبة تصل إلى 27.4% ثم المشتغلون لحسابهم الخاص بنسبة 27.1% وأخيرا مساعدي العائلة بنسبة 7.2% أما بالنسبة لسنة 2010 فقد عرفت ارتفاعا طفيفا في العمل للحساب الخاص في حين شهد الأجراء الدائمون ومساعدو العائلة انخفاضا حيث بلغت نسبهم على التوالي 33% و 4.2% أما الأجراء غير الدائمون فارتفعت نسبتهم إلى 33.5%، سنة 2014 شهدت مواصلة الأجراء غير الدائمون في الارتفاع لتصل نسبتهم إلى 35.4% في حين واصل مساعدو العائلة الانخفاض الشديد بنسبة بلغت 1.6% في حين عاود الأجراء الدائمون الارتفاع ليبلغوا نسبة 35.6% في حين عاودت نسبة أصحاب العمل لحسابهم الخاص الانخفاض لتبلغ 27.5% ، أما في سنة 2016 فأظهرت النتائج أن الأجراء يمثلون سبعة مشتغلين من ضمن عشرة بينما ترتفع هذه النسبة لدى الإناث إلى 77.5% مقابل 68% لدى الذكور. سنة 2018 تميزت هذه الفترة كذلك بارتفاع في حجم العمل للحساب الخاص مقارنة بأفريل من نفس السنة مع فائض إجمالي بلغ 220000 وتراجع في حجم الأجراء الدائمون بـ 55000 بينما عرف الأجراء غير الدائمون تراجعا أكبر وصل إلى 233000 شخص.شكل الأجراء نسبة 67.3% وترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتصل 76.8%. في حين سنة 2019 تميزت هذه الفترة بزيادة في حجم الأجراء الدائمون وكذا المشتغلين للحساب الخاص مقارنة بشهر سبتمبر 2018 بفارق ايجابي قدره 270000 و 91000 على التوالي من جهة أخرى نلاحظ انخفاضا كبيرا في حجم الأجراء غير الدائمين قدر بـ 49000 ويشكل الأجراء حوالي سبعة مشتغلين من بين عشرة (67.6%) بينما ترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتبلغ 78.6%.(د.و.إ، 2019،ص20)

4.III. السكان العاطلون Population en chômage:

ان النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال كغيرها من الدول العربية ودول العالم الثالث كان من ابرز سماته ارتفاع معدل الولادات ومع تحسن الظروف المعيشية والاوضاع الصحية شهدت كذلك ارتفاعا لأمل الحياة وانخفاض معدل الوفيات بصفة عامة والاهتمام أكثر بالمرأة الحامل والمواليد الجدد خفض أيضا من وفيات الاطفال والاطفال الرضع ما جعل الجزائر تشهد توسعا في قاعدة هرمها بمرور الزمن أصبحت الجزائر قوة شبابية فكان لابد من استغلالها وذلك بتوفير مناصب عمل لهؤلاء الشباب وهو ما حرضت عليه الدولة إلا أن الواقع المعاش تغير بمرور الزمن مع التزايد المستمر في عدد السكان وعليه فقد شهدت أعداد العاطلين عن العمل في الجزائر اختلافات وتباينات حسب العمر والجنس وكذا المستويات التعليمية وحتى المنطقة السكنية كما شهد معدل البطالة تطورات مختلفة عبر الزمن حيث كان لا يتجاوز 10% في سنة 1985 ليشهد ارتفاعا ملحوظا جدا فاق الضعف وصل من خلاله سنة 1987 الى 21,4% ويواصل الارتفاع ليصل بعد خمس سنوات فقط الى 28,1% ويصل بعدها الى أعلى مستوى له سنة 1999 بمعدل بلغ 29,2% إلا أنه شهد انخفاضا قارب النصف وصل من خلاله الى 15,3% سنة 2005 ثم الى 10,0% سنة 2010 أما في سنة 2013 فقد بلغ 9,3% وهو أدنى مستوى مسجل منذ الاستقلال إلا أنه بعد ذلك عاود الارتفاع مجددا لكن بتغير طفيف أين وصل الى 10,6% و 11,4% سنتي 2014 و 2019 على التوالي.

أ- تطور معدل البطالة والعاطلين عن العمل من 2000 الى 2019

قدر حجم هذه الفئة سنة 2000 بـ 2,51 مليون بطال مقسمين حسب الجنس الى 2,225 مليون ذكور (1,34 مليون منهم في الحضر) و0,286 مليون أنثى (17,24%فقط منهن في الريف)، نلاحظ أن عدد الاناث اللاتي يعانين البطالة بصفة عامة منخفض جدا في مقابل عدد الرجال البطالين كما أن نسبة الغير مشتغلات منهن في الريف منخفضة جدا أيضا مقارنة بمثيلاتهن في الحضر وهذا راجع كون عدد الأفراد في الريف منخفض مقارنة بالحضر وكون الإناث في الريف لا يصرحن برغبتهن في العمل خارج البيت فهي اما غير مسجلة كباحثة عن عمل أصلا أو انها تسجل مساعدة عائلة أو مشتغلة في المنزل (الحقل)، بينما نجد أن الفارق بين نسبة الذكور العاطلين عن العمل في الحضر والريف يصل الى 20%. هذا وقد بلغت نسبة البطالة الاجمالية 28,89% ويمكن تقسيمها حسب الاقامة الى 62,8% حضر و 37,8%ريف، حيث نجد في

الوسط الحضري عدد الذكور يساوي اكثر من خمسة أضعاف عدد الاناث بنسبة تصل الى 80% للذكور في حين يتجاوز هذا الفارق في الوسط الريفي الى سبعة عشر ضعف بنسبة 5,27% فقط للإناث.

بعد خمس سنوات شهدت الجزائر انخفاضا ملحوظا جدا في معدل البطالة الى حوالي النصف حيث تراجع الى 15,3%من مجموع السكان النشطين ليبلغ بذلك عدد البطالين 1448288 يتوزعون حسب الجنس الى 1199075 ذكور (55% منهم في الحضر) و 249213 إناث (28.3% منهن في الريف) والملاحظ هنا أن عدد الذكور يتوزعون بنسب شبه متساوية بين الحضر والريف بينما نلاحظ ارتفاع عدد النساء الغير مشتغلات في الريف مقارنة بالحضر بمقدار 11 نقطة. انخفاض العدد الاجمالي البطالين كان نتيجة انخفاضه لدى فئة الذكور الى النصف وذلك بأكثر من مليون بطال بينما الانخفاض لدى الاناث كان بمقدار 37 ألف فقط إلا أنه ورغم ذلك بقيت نسبة الذكور تفوق نسبة الاناث بكثير هذا وقد توزع البطالون حسب المنطقة الى 57,66% في الحضر (78,6% منهم ذكور) و 42,34% في الريف (88,49% منهم ذكور) وكان هذا الاخير قد شهد زيادة كبيرة في عدد الاناث العاطلات عن العمل كادت تصل النصف العدد السابق أصبح من خلالها عددهن يتجاوز 70 الف بينما كان يبلغ 49 الف فقط سنة 2000 وهذه الزيادة يمكن تبريرها باتجاه النسوة نحو الاستقلال المالي والعمل خارج البيت وهذا نتيجة تعلمهن والدخول المتزايد للمرأة الى ميدان الشغل.

تواصل الانخفاض في معدل البطالة نتيجة انخفاض عدد العاطلين عن العمل الذين بلغ عددهم حتى سبتمبر 2010 1076000 شخص منهم 32.3٪ من النساء وبذلك بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني 10٪ (10.6٪ في الحضر و 8.7٪ في الريف) ومع ذلك هناك تفاوتات كبيرة حسب الجنس والعمر وكذلك مستوى التعليم في حين أن معدل البطالة هو 8.1٪ للرجال و 19.1٪ للنساء.

فيما يتعلق بمدة البطالة، يعاني ما يقرب من ثلثي العاطلين عن العمل من بطالة طويلة الأمد (عاطل عن العمل لمدة عام أو أكثر)، 66.2٪ من الرجال و 60.6٪ من النساء. كما أن 84.0٪ من العاطلين اتخذوا خطوات من خلال العلاقات الشخصية أو العائلية للبحث عن وظيفة ، 66.9٪ قالوا إنهم سجلوا لدى وكالات التوظيف و 61.3٪ اتخذوا خطوات مع الشركات ، بينما 26٪ يبحثون عن الموارد المالية لإنشاء مشروع نشاط خاص.

بالإضافة إلى ذلك صرح 60٪ من العاطلين عن العمل إنهم غير مبالين بنوع الوظيفة المطلوبة سواء كانت وظيفة بأجر أو لحسابهم الخاص، بينما فضل 32.4٪ العمل بأجر. فخريجي التعليم العالي والنساء يفضلون العمل بأجر (52.3٪ و 50.2٪ على التوالي).

سنة 2014 ارتفع عدد البطالين ليصل الى 1214000 شخص وبلغ بذلك معدل البطالة 10,6% مسجلا ارتفاعا قدره 0,6 نقطة مقارنة بـ سنة 2010 تباينت حسب الجنس حيث تراوحت بين 9,2% لدى الذكور و 17,1% لدى الاناث مع تباينات حسب العمر والمستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها، ويعود ارتفاع معدل البطالة أساسا الى ارتفاعها لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

بينما شهدت سنة 2016 انخفاض طفيفا جدا في نسبة البطالة بمقدار 0,1 نقطة أين بلغت نسبة البطالة 10.5% وهو ما يمثل 1272000 بطالا تباينت نسبهم حسب الجنس حيث بلغت لدى الاناث 20.0%. في حين ان ثلثي البطالين يعانون من بطالة طويلة المدى. أما فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا في الماضي فقد بلغ حجمهم 472000 شخصا أي ما يمثل 37.1% من اجمالي البطالين. 76.9% من هذه الفئة كانوا يشتغلون كأجراء غير دائمين و 68.3% اشتغلوا في القطاع الخاص.

أما في سنة 2018 فقد بلغ حجم البطالين في سبتمبر 1462000 وقدرت نسبتهم بـ 11.7% على المستوى الوطني بارتفاع 1,2 نقطة مقارنة بسنة 2016 ومن حيث الجنس فقد ارتفعت لدى الذكور إلى 9.9% بينما عرفت النسبة تراجعا طفيفا لدى الإناث لتسجل 19.4%، وأظهرت النتائج أن 56.9% من البطالين هم في حالة بطالة طويلة المدى.

أما فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا في الماضي فقد بلغ حجمهم 728000 شخص وهو ما يعادل 49.8% يمثل الذكور 79.9% منهم ، كما أن 75% كانوا يشتغلون كأجراء غير دائمين في حين اشتغل 73.7% منهم في القطاع الخاص، 41% في قطاع الخدمات، 21.8%في الإدارة العمومية بينما 21.7% في قطاع البناء.

في حين بلغ حجم الأشخاص المتواجدين في حيز البطالة 1637000 شخصا تمثل النساء نسبة 56.6% من هذه الفئة والتي يمثل الأشخاص دون الثلاثين سنة أكثر من نصفها ويتميز أفرادها بمستوى تعليمي متدني نسبيا حيث أن 70.5% ليست بحوزتهم أي شهادة و 55.1% لم يتعدوا التعليم المتوسط. 29.4% من إجمالي هذه الفئة لم يقوموا بإجراءات البحث عن مناصب لاعتقادهم عدم وجودها أو أنهم لم يتمكنوا من الحصول على مناصب شغل في الماضي بينما 26.4% منهم لأسباب عائلية.

أما في سنة 2019 فقد بلغ حجم البطالين 1449000 شخصا وقدرت نسبة البطالة بـ 11.4% على المستوى الوطني مع انخفاض قدره 0.3 نقطة مقارنة بشهر سبتمبر 2018 وتباينت حسب الجنس حيث انخفضت من 9.9% إلى 9.1% لدى الذكور بينما ارتفعت من 19.4% إلى 20.4% لدى الإناث خلال نفس الفترة. وحسب بينات الديوان الوطني للاحصاء فان 62.9% هم في بطالة طويلة المدى .

كما يقدر عدد البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا في الماضي بـ 683000 وهو ما يعادل 47.1% من إجمالي البطالين وتتكون هذه الفئة أساسا من الذكور (72.6%) كما أن 75% كانوا يشتغلون كأجراء غير دائمين و 72.5% كانوا يشتغلون في القطاع الخاص، 41.8% في قطاع الخدمات، 23.2% في الإدارة العمومية و 22.4% في قطاع البناء.

أما فيما يتعلق بالأشخاص المتواجدين فيما ما يسمى بحيز البطالة فقد بلغ عددهم حوالي 1583000 شخصا بانخفاض قدره 54000 مقارنة بسبتمبر 2018 تمثل النساء 58.8% منهم. تتميز هذه الفئة بشبابها حيث يمثل الأشخاص دون الثلاثين سنة أكثر من النصف بنسبة تصل إلى 53.8% كما تتميز بمستواها التعليمي المتدني نسبيا حيث أن 69.1% ليست بحوزتهم أي شهادة و 50.1% منهم لم يتعدوا مستوى التعليم المتوسط.

ب- تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية والجنس

الجدول رقم 05: تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية والجنس في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2019 (العدد بالألف)

			2005		2011		2014		2016		2018		2019	
			عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من 20 سنة	ذكر	205	/	205	86	23,4	103	29.6	90	29.8	107	30.4	93	28.1
	أنثى		/		9	28,1	11	34.1	10	46.8	17	50.8	13	44.8
	مجموع	205	14,2	205	95	8,9	114	9,4	100	7,9	124	8,5	106	7,3
24-20 سنة	ذكر	481	/	481	221	17,5	249	20,0	225	20.2	246	22.7	235	22.2
	أنثى		/		121	39,2	116	42.4	125	50.2	131	51.4	101	45.1
	مجموع	481	33,2	481	342	32,2	365	30,1	350	27,5	377	25,8	336	23,2
29-25 سنة	ذكر	399	/	399	218	14,1	228	14.5	219	13.5	266	16.7	247	15.4
	أنثى		/		106	22,4	126	23.9	182	32.1	201	34.6	202	36.1
	مجموع	399	27,6	399	324	30,5	354	29,2	401	31,5	467	31,9	449	31,0
34-30 سنة	ذكر	177	/	177	91	7,2	127	8.6	118	7.5	143	8.9	133	8.4
	أنثى		/		43	13,3	51	12.9	85	17.9	67	14.7	96	18.7
	مجموع	177	12,2	177	134	12,6	178	14,7	203	15,9	210	14,4	229	15,8
39-35 سنة	ذكر	84	/	84	48	4,5	65	5.7	57	4.2	83	5.9	82	5.6
	أنثى		/		26	10,9	23	8,0	38	9.7	25	6.4	52	12.7

	مجموع	84	5,8	74	7,0	88	7,3	95	7,5	108	7,4	134	9,2
40-44 سنة	ذكر	43	/	25	2,7	36	3.4	39	3.4	50	4.2	50	4.1
	أنثى		/	10	4,9	17	8,0	24	8.3	16	5.5	35	10.4
	مجموع	43	3,0	35	3,3	53	4,4	63	4,9	66	4,5	85	5,9
45-49 سنة	ذكر	32	/	26	2,7	25	2.6	20	1.9	38	3.6	41	3.8
	أنثى		/	6	4,2	8	5.1	12	6.1	11	5.3	15	5.7
	مجموع	32	2,2	32	3,0	33	2,7	32	2,5	49	3,4	56	3,9
50-54 سنة	ذكر	19	/	13	1,7	18	2.4	16	1.9	31	3.6	27	3.1
	أنثى		/	2	3,1	2	1.7	2	1.8	5	3.7	10	7,0
	مجموع	19	1,3	15	1,4	20	1,7	18	1,4	36	2,5	37	2,6
55-59 سنة	ذكر	8	/	10	2,4	7	1.4	9	2,0	24	4.3	13	2.1
	أنثى		/	2	2,2	0	0.5	2	3.1	1	2.3	4	5.9
	مجموع	8	0,6	12	1,1	7	0,6	11	0,9	25	1,7	17	1,2
المجموع	ذكر	1448	/	738	8,4	858	9.2	793	8.1	988	9.9	921	9.1
	أنثى		/	325	17,2	354	17.1	480	20,0	474	19.4	528	20.4
	مجموع	1448	100	1063	100	1212	100	1273	100	1462	100	1449	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ انه في سنة 2005 كان معدل البطالة الاجمالي مرتفعا حيث بلغ 15,3% بمجموع يساوي 1448000 عاطل عن العمل نصفهم شباب (16-24 سنة) أين وصلت نسبتهم الى 47,4% من مجموع العاطلين في حين احتلت الفئة 25-29 سنة المرتبة الثانية بمجموع 399الف بطال بنسبة وصلت 27,6% من مجموع البطالين ثم تلتها الفئات الاخرى التي تناقصت نسبها كلما زاد عمر الأفراد.

شهدت سنة 2011 انخفاضا ملحوظا في عدد البطالين الى 1063000 بطال انخفض على اثره ذلك معدل البطالة بمقدار 5,3 نقطة مقارنة بسنة 2005 أين تراجعت نسبة فئة الشباب إلا أنها بقيت هي الاعلى نسبة حيث بلغت 41,1% من مجموع البطالين في حين شهدت بقية الفئات ارتفاعا بسيطا مقارنة ب2005 أما من حيث الجنس فنلاحظ أنه هناك اختلافا واضحا بين معدل البطالة الاجمالي لكلا الجنسين حيث يرتفع لدى الاناث مقارنة بالذكور اين وصل الى 17,2% و 8,4% على التوالي، هذا الاختلاف بقي سائدا لدى جميع الفئات اين جاوز الضعف لدى الفئة 20-24 سنة و كذا الفئة 35-39 سنة حيث بلغ لدى الذكور 17,5% و 4,4% بينما وصل لدى الاناث الى 39,2% و 10,9% على التوالي أين كان أعلى معدلات بطالة حسب الجنس في مختلف الفئات العمرية لسنة 2011 هو في الفئة 20-24سنة الا ان الفئة الاخيرة وهي 55-59سنة وهي الوحيدة التي عرف فيها معدل البطالة للذكور ارتفاعا بسيطا مقارنة بالاناث، كما نجد الفارق بسيط بين المعدلين في الفئة أقل من 20 سنة رغم الفارق الواضح في أعداد البطالين لهذه الفئة حسب الجنس وذلك راجع لمواصلة الاناث لدراستهن مقارنة بالذكور وهو ما يعني عدم تسجيلهن كعاطلات عن العمل على عكس الذكور الذين يشهدون تسرب مدرسي وولوج الى عالم الشغل مبكرا

سنة 2014 سجلت فئة البطالين ارتفاعا طفيفا في معدل البطالة الاجمالي بمقدار 0,6 نقطة كان سببه الارتفاع في معدل البطالة لدى الذكور بمقدار 0,8 نقطة بالمقابل انخفاض في معدل البطالة لدى الاناث بمقدار 0,1 نقطة أين بلغ عدد البطالين 1212000 منهم 39,5% شباب ، وقد حافظت الفئات على الاختلاف بين معدلات البطالة لطلا الجنسين والمسجلة سابقا في حين شهدت جميع الفئات والتي أعمار أفرادها أقل من 39 سنة ارتفاعا في معدل البطالة لدى الذكور بالمقابل

انخفاض معدلات البطالة لدى الاناث في الفئات التي يزيد أعمارها عن 30 سنة وهو ما يفسر بتزايد دخول المرأة المتعلمة للشغل

أما في سنة 2016 فقد بلغت هذه النسبة لدى الشباب (16-24 سنة) 26.7% على المستوى الوطني في حين بلغت النسبة الاجمالية 10,5% توزعت بين الذكور بـ 8,1% والاناث 20% هذه الاخيرة شهدت ارتفاعا بثلاث نقاط خلال سنتين فقط وهذا راجع الى ارتفاع نسبة البطالة لدى الاناث في جميع الفئات العمرية دون استثناء وبصفة خاصة في الفئة 20-24 سنة اين بلغت 50% من مجموع الاناث النشطين في هذه الفئة أما معدل البطالة لدى الذكور فقد شهد في أغلب الفئات انخفاضا طفيفا عدا فئة الشباب التي شهدت استقرار.

معدل البطالة لسنة 2018 عاود الارتفاع مجددا ليصل الى 11,7% على المستوى الوطني وذلك نتيجة الارتفاع مجددا في معدل البطالة الاجمالي لدى الذكور بمقدار 1,8 نقطة في حين انخفض لدى الاناث بمقدار 0.6 نقطة هذا وقد بلغ المعدل 29.1% لدى الشباب (16-24 سنة) مواصلا الارتفاع بصفة عامة وكذا لدى الجنسين في هذه الفئة حيث تجاوز لدى الاناث 50% في الفئتين 16-19 وكذا 20-24سنة والملاحظ ايضا ارتفاع نسبة البطالة لدى الذكور في جميع الفئات العمرية المختلفة في حين لدى الاناث شهد انخفاضا في الفئات التي يزيد أعمارها عن 29 سنة وهو ما يفسر دوما بدخول المراة لعالم الشغل واكتساحها لمناصب العمل كما ذكرنا سابقا.

أما في سنة 2019 فقد شهد المعدل العام للبطالة انخفاضا بمقدار 0,3 نقطة قابله ارتفاع في معدل البطالة الاجمالي لجنس الاناث بمقدار 01 نقطة واحدة وانخفاض في معدل الذكور بـ 0,8 نقطة، أما نسبة البطالة لدى الشباب (16-24 سنة) فقد انتقلت إلى 26.9% بانخفاض قدره 2.2 نقطة مقارنة بشهر سبتمبر 2018 وهذا كان نتيجة الانخفاض في معدلات البطالة للجنسين في هذه الفئة في حين شهدت باقي الفئات (ما عدا الفئة 55-59 سنة) ارتفاعا في معدل البطالة لدى الاناث في مقابل انخفاض معدل البطالة لدى الذكور في جميع الفئات.

ج-تطور معدل البطالة حسب الجنس، المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها

الجدول رقم 06: تطور معدل البطالة حسب الجنس، المستوى التعليمي والشهادة في الجزائر للفترة من 2010 إلى 2019 (%)

	2010			2014			2016			2018			2019		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
المستوى التعليمي															
دون مستوى	1,7	2,7	1,9	2,7	3,7	2,7	2,4	3,8	2,6	3,0	3,7	3,1	2,5	5,5	3,0
ابتدائي	7,5	8,0	7,6	6,9	8,2	7,0	6,7	7,1	6,8	7,1	7,1	7,1	6,4	11,3	6,8
متوسط	10,5	12,8	10,7	11,6	16,1	12,0	9,7	19,4	10,6	11,6	18,9	12,2	11,0	20,3	11,8
ثانوي	7,0	17,2	8,9	8,3	15,0	9,7	7,0	19,0	9,5	9,2	18,3	11,0	8,4	19,0	10,6
تعليم عالي	10,4	33,3	20,3	9,9	21,8	15,4	9,3	24,5	16,7	12,2	23,6	17,8	10,7	23,9	17,4
الشهادة المتحصل عليها															
لاتوجد	7,2	7,7	7,3	8,4	10,6	8,6	7,1	12,3	7,7	8,5	13,3	9,0	8,0	14,6	8,7
التكوين المهني	10,5	20,2	12,5	11,4	17,4	12,7	10,5	21,3	13,0	12,2	19,1	13,7	11,5	20,7	13,5
التعليم العالي	11,1	33,6	21,4	10.9	22,1	16,4	10;2	24,7	17,7	13,1	23,5	18,5	11,0	23,9	18,0
المجموع	8,1	19,1	10,0	9,2	17,1	10,6	8,1	20,0	10,5	9,9	19,4	11,7	9,1	20,4	11,4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الديوان الوطني للإحصاء

تظهر البيانات لسنة 2010 أن معدل البطالة الاجمالي بلغ 10% تباين حسب الجنس حيث بلغ 19,1% للإناث و 8,1% للذكور هذا الارتفاع لدى الاناث مقارنة بالذكور بقي منعكسا أيضا على جميع التصنيفات حسب المستويات التعليمية وكذا الشهادات المتحصل عليها لكن بنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول أعلاه كما نلاحظ أن البطالة تؤثر على الجامعيين بشكل أكبر حيث سجلت أعلى نسبة والتي قدرت بـ 20% في المجموع 10.4% لدى الذكور وثلاثة أضعافها لدى الاناث يليها بعد ذلك أصحاب مستوى التعليم المتوسط ثم الثانوي ثم الابتدائي وأخيرا وبأقل نسبة لدى الافراد دون المستوى، كما تؤثر بشكل خاص على أصحاب الشهادات ففي حين يبلغ معدل البطالة 7.3٪ بين السكان غير الحاصلين على أي شهادة، و 12.5٪ بين خريجي معاهد ومراكز التكوين المهني يصل إلى 21.4٪ بين خريجي التعليم العالي (11.1٪ لدى الرجال و 33.6٪ لدى النساء) وهي بذلك تفوق مجموع معدلي البطالة لخريجي التكوين المهني والافراد دون مستوى.

سنة 2014 شهدت ارتفاعا طفيفا في معدل البطالة الاجمالي ويظهر جليا هذا الارتفاع من خلال التصنيف حسب المستويات التعليمية حيث نلاحظ أيضا ارتفاع معدل البطالة لدى جميع الافراد بمختلف مستوياتهم التعليمية عدا أصحاب المستوى الجامعي والتي شهد فيها معدل البطالة انخفاضا بمقدار 4,9 نقطة نتيجة الانخفاض الكبير في معدل البطالة لدى الاناث الذي بلغ 11,5 نقطة أما من حيث الشهادات المتحصل عليها فقد ارتفع المعدل البطالة أيضا لدى الافراد غير الحاصلين على شهادة وكذا أصحاب شهادات التكوين المهني أما عن معدل البطالة لدى أصحاب شهادات التعليم العالي فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013 حيث تراجعت من 21,4% الى 14,3% لتصل عتبة 13% خلال أفريل 2014 ارتفعت خلال سبتمبر من نفس السنة لتصل الى 16,4% مع تباينات معتبرة حسب الجنس (10,9% لدى الذكور و 22,1% لدى الاناث).

2016 شهد فيها معدل البطالة شبه استقرار مقارنة بسنة 2014 وتباين حسب المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها حيث بلغت 17.7% لدى أصحاب الشهادات الجامعية (24,7% لدى الاناث وهي أعلى نسبة مسجلة بين جميع المستويات) والذين يمثلون 28.2% من مجموع البطالين في حين وصلت الى 7.7% لدى فئة البطالين دون اي شهادة والذين قدر عددهم بـ 570000 بطالا وهو ما يمثل 44.9% أما أصحاب شهادات معاهد التكوين المهني فيمثلون 27% من اجمالي البطالين أما من حيث المستوى التعليمي فقد حافظ أصحاب التعليم العالي على المعدل الأعلى للبطالة والذي بلغ 16,7% (24,5% للاناث و 9,3% للذكور)يليهم اصحاب المتوسط فالثانوي ثم دون مستوى بأقل معدل والذي بلغ2,6%.

الارتفاع مجددا في معدل البطالة الاجمالي لسنة 2018 والذي وصل الى 11,7% لم يغير من التركيبة للبطالين حيث بقيت دوما أعلى نسبة مسجلة لدى أصحاب مستوى التعليم العالي بفارق كبير للاناث مقارنة بالذكور والذي وصل حد الضعف في حين تقاربت النسبة بين المتوسط والثانوي ليصبح الفرق بينهما 1,2 نقطة فقط ومن جهة أخرى تظهر النتائج أن 668000 بطالا ليس لديهم شهادة وهو ما يعادل 45.7% من إجمالي البطالين أما حاملو الشهادات الجامعية فيمثلون 27.9% بينما يمثل أصحاب شهادات التكوين المهني 26.4%.

في سنة 2019 تظهر البيانات انخفاضا طفيفا في معدل البطالة الاجمالي لكل من الجنسين وكذا انخفاضا في جميع معدلات البطالة حسب المستويات التعليمية المختلفة للذكور والاناث معا بلغت في أغلبها 0,4 نقطة أما من حيث الشهادة المحصل عليها فتظهر النتائج من خلال التوزيع أن 663000 بطالا ليس لهم أي شهادة وهو ما يعادل 45.8% من إجمالي البطالين بمعدل بطالة هو الاقل حيث بلغ 8,7% ويشكل حاملو الشهادات الجامعية 27.8% بينما يمثل أصحاب شهادات التكوين المهني 26.5% .

الخلاصة

يعاني سوق التشغيل في الجزائر كغيره في بلدان العالم الثالث من ارتفاع في معدلات البطالة رغم توفر قاعدة شبابية كبيرة أو ما بات يعرف بالهبة الديمغرافية يمكن أن تنعش سوق التشغيل والاقتصاد بصفة عامه هذا ان استحسن استغلالها إلا أنه ورغم السياسات المتعددة التي انتهجتها الدولة من اجل استقطاب اليد العاملة وخاصة الشابة منها لم تنجح في خلق توازن بين أعداد السكان المتزايدة والتي هم في سن العمل والوظائف أو الأعمال المتاحة وهذا عائد لعدة عوامل منها الاعتماد على الاقتصاد الريعي، تفضيل أغلب الافراد للوظائف الحكومية وبدرجة أقل لدى الخواص عن العمل للحساب الخاص، الهجرة من القطاع الفلاحي وقطاع البناء ما جعلهما في حاجة ماسة الى أيدي عاملة دائمة وموسمية، الهجرة من الأرياف الى المدينة ما جعل الوظائف في هاته الأخيرة لا تستوعب جميع الطلبات، استعمال الآلة والتكنولوجيا في مختلف الأعمال والوظائف ما قلص من حجم اليد العاملة، كما نجد ومن خلال الدراسة أن هناك مجموعة من المحددات الديمغرافية تؤثر على سوق التشغيل وهي:

الجنس: كان الجنس الغالب في عمليات التشغيل هو جنس الذكور إلا أنه وفي السنوات الاخيرة نلاحظ دخول المرأة الى سوق الشغل وبقوة حيث باتت تستحوذ على أغلب المناصب خاصة في الادارات العمومية كالتعليم والصحة.

المستوى التعليمي: مما يلاحظ أنه وفي السنوات الأخيرة ومع تشجيع التعليم أصبح أصحاب التعليم العالي خاصة الاناث منهم عرضة للبطالة أكثر من غيرهم من المستويات الأخرى وهذا يعود لكثرتهم مقابل الشح في مناصب العمل التي يطلوبها بالإضافة الى عدم التوازن بين سوق الشغل والجامعة.

الشهادة المتحصل عليها: تمس ظاهرة البطالة بصفة أكثر أصحاب الشهادات العليا مقارنة بغيرهم من أصحاب شهادات التكوين المهني أو الأفراد دون شهادة وهذا يعود لقلة المناصب النوعية في حين الأفراد دون مستوى يشتغلون في أي وظيفة كانت.

مكان الاقامة: بعد التطور الصناعي وهجرة الأفراد للأرياف وعدم العمل في الزراعة كلها عوامل جعلت مناصب العمل تتوفر بشكل أكثر في المدن مقارنة بالريف خاصة في فئة الذكور.

القطاع القانوني: الملاحظ من خلال الدراسة أن أغلب المشتغلين من كلا الجنسين يتوظفون في القطاع الخاص.

نوع القطاع: هناك شبه هجرة لليد العاملة الذكورية لقطاعي البناء والفلاحة رغم أهميتهما في حين تكاد تنعدم اليد العاملة النسوية فيهما بينما تتجه اليد العاملة النسوية بصفة خاصة إلى قطاع الخدمات والادارات العامة والصناعة بصفة أقل.

الاحالات والمراجع:

1. assia echerif, mehdi hettab(2020), **The Reality of employment and unemployment in Algeria during the period 1990-2017**, Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, 16(2), Algéria : Tipaza Ecole nationale supérieure de statistique et d'économie appliquée, 127-141, Online : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106970 (visite le : 15.08.2020).

2. مكتب العمل الدولي(2011)، **قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان**، دراسات في الطرق، سلسلة واو، العدد 102، نيويورك، ص58.

3. شليل فارس (2004)، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص11.

4. مكتب العمل الدولي(2011)، **قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان**، دراسات في الطرق، سلسلة واو، العدد 102، نيويورك، ص59.

5. مكتب العمل الدولي(2011)، **قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان**، دراسات في الطرق، سلسلة واو، العدد 102، نيويورك، ص 78.

6. محمد الصالح مسعي أحمد، أ.د. علي حمزة شريف(2019)، **المحددات الديمغرافية لانتشار مرض الايدز في الجزائر - ولاية ورقلة أنموذجا_**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 11(02)/2019 الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص85. على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96290 تاريخ الزيارة : 2020/07/01.

7. ONS (2018), Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2018, Collections Statistiques N°840, Alger, p03.

8. الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل 1 الديموغرافيا، ص.ص 33-49، على الخط : https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_20DEMOGRAPHIE_20Arabe-2.pdf تاريخ الزيارة: 2020/06/25.

9. الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل 2 التشغيل، ص.ص 58-69، على الخط: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf تاريخ الزيارة: 2020/06/25.

10. ONS (2012), Enquête Emploi auprès des Ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012, Série S : Statistiques Sociales, Alger.

11. ONS (2012), Enquête Emploi auprès des Ménages 2011, Collections Statistiques N° 173/2012, Série S : Statistiques Sociales, Alger, p88.

12. ONS (2016), Enquête Emploi auprès des Ménages 2014, Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, Alger.

13. ONS (2014), Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2014, Collections Statistiques N°683, Alger, p.p 0-20.

14. ONS (2016), Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2016, Collections Statistiques N°763, Alger, p.p 0-20.

15. ONS (2018), Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2018, Collections Statistiques N°840, Alger, p03.

16. ONS (2019), Activité, Emploi et Chômage en Mai 2019, Collections Statistiques N°879, Alger, p.p 0-20.

17. Assia echerif, mehdi hettab(2020), The reality of employment and unemployment in Algeria during the period 1990-2017, Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, 16(2), Algeria : Tipaza Ecole nationale supérieure de statistique et d'économie appliquée, 127-141, Online : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106970 (visite le : 15.08.2020).

18. ONS (2012), Enquête Emploi auprès des Ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012, Série S : Statistiques Sociales, Alger, p04.

19. ONS (2019), Activité, Emploi et Chômage en Mai 2019, Collections Statistiques N°879, Alger, p04.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

محمد السعيد نقايس، أ.د. طعبة عمر، (2022)، **المحددات الديمغرافية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 14(04)/2022، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 1- 18.